الاعتقال وحتى الافراج، بالتعبير عن موقفها ضد مجمل السياسة الاسرائيلية في المناطق المحتلة، والمتمثلة بالابعاد، وفرض الاقامة الجبرية، ومحاولات اغتيال الرموز الوطنية. فقد عقد مندوبون عن الهيئات الوطنية اجتماعا في بلدية قلقيلية واصدروا بيانا شجب عملية الاعتقال التي أدانتها، ايضا، كافة المجالس البلدية والمحلية. ومن أبرز برقيات الاحتجاج برقية أرسلتها الهيئات والمؤسسات الوطنية الى د. فالدهايم، السكرتير العام للامم المتحدة، جاء فيها: «ان الهيئات والمؤسسات الوطنية في الضفة الغربية تستنكر، بشدة، الاجراءات التعسفية اللاإنسانية التي اتخذت ضد الحاج أمين النصر، رئيس بلدية قلقيلية المعتقل من قبل سلطات الاحتلال، مطالبين ومناشدين بسرعة الافراج عنه كي يعود لمزاولة مهامه في رأسة البلدية». («وفا»، ٢٧/٩/١٩٨٠).

وتحت وطأة التحرك الشعبي في جميع المناطق المحتلة المتعاطف مع رئيس البلدية، عادت سلطات الاحتلال، بعد اسبوع، وأفرجت عن رئيس البلدية.

الشوا و«الانسحاب» من غزة

تظهر، بين الحين والآخر، دعواتٌ، من بينها دعوات إسرائيلية من خارج الأوساط الحاكمة، تقول بضرورة الانسحاب من قطاع غزة أولا كمرحلة اولى في تطبيق مشروع الحكم الذاتي. ومن بين الداعين الى ذلك عضو الكنيست موشي دايان الذي عقد، خلال الشهر الماضي، اجتماعين مع رئيسي بلديتي غزة وبيت لحم. فقد عرض، وفق ادعاء الصحف الاسرائيلية، في اجتماع له مع الشوا الى تطبيق الحكم الذاتي في القطاع. وفي التاسع من أيلول، عاد واجتمع برئيس بلدية بيت لحم الياس فريج وتباحث معه حول خطة يدعو اليها دايان تقضي بالغاء جهاز الحكم العسكري في المناطق المحتلة من جانب واحد، واستخدام المكاتب المدنية في هذه المناطق على يد سكانها. وذكر دايان أنه «من كل لقاء أخر اقيمه مع شخصيات فلسطينية أخرج متشجعا أكثر («هآرتس»، ١٠/٩/١٩٨٠).

وفي غضون ذلك، ادعى الشوا في مقابلتين له مع صحيفتي «ميرالد تريبيون» و«القدس»، أن اسرائيل شرعت بتنفيذ انسحاب «هادئ» من غزة مؤكداً على ان هدف الانسحاب الاسرائيلي التسبب في فوضى واضطراب في القطاع كي يكون بوسع الجيش الاسرائيلي العودة ثانية بدعم من الرأي العام العالمي لاحلال الهدوء والنظام («يديعوت احرونوت»، ١٦/٩/١٩٨٠).

وقد سارعت أوساط رئيس الحكومة الاسرائيلية وأنكرت أن يكون حدث أي انسحاب، موضحةً انه لا توجد هناك أية نية لانهاء الحكم العسكري في القطاع («د.إ.أ»، ١٥/٩/١٩٨٠).

وعلقت صحيفة «دافار» (١٧/٩/١٩٨٠)، في مقال افتتاحي لها، على فكرة البدء بتطبيق الحكم الذاتي في القطاع كمرحلة أولى، وموقف الشوا منها، داعيةً حكومة اسرائيل إلى تبني الفكرة ومنتقدة موقف الشوا بقولها: «إن رشاد الشوا يعارض اعادة النفوذ المصري في غزة لاسباب سياسية وشخصية خاصة به. فهو لم ينس الفترة الصعبة التي قضاها في السجن المصري، وفي مقابل ذلك، يمنحه مركزه الكبير في نظام حسين قوة سياسية وحتى مالية كبيرة في غزة...» لتخلص الى القول ان الادعاء القائل بان القصد من الجلاء هو «ترك المنطقة لنشاط تخريبي كذريعة لعودة السيطرة الاسرائيلية على القطاع بمثابة حماقة». الى جانب مهاجمتها لحكومة بيغن باتهامها إياها بأنها غير جادة في منح الحكم الذاتي للفلسطينيين.

ع. م.